ولوازمها بل بالعوارض فلا بد لها من محل وليس ذلك هو
الشخص لعدم تحصله بعد ولا لحال فيه لان كون المحل حاملا للحال
لتشخص المحل غير معقول بخلاف العكس فان المحل هو الحامل للحال
وتشخصه وعوارضه لان المحل منعوت بالحال ولا عكس وتحقيق
ذلك ان تكثر الفاعل للمعنى الواحد غير معقول كما ان توحيد
الكثير غير معقول والمعقول من الاول هو ضمه الى امور متكثرة
يحصل منه مع كل منها ما يغاير الحاصل منه مع الآخر
والمعقول من الثاني تاليف امر واحد من ذلك الكثير
مغاير لكل من الآحاد فالنوع اذا كان معنى واحدا مجردا
عن المادة وعلائقها لا يمكن للفاعل تكثره اصلا لان
تكثره في حد ذاته غير معقول كما مر وضم امور متغايرة اليه
فرع وجوده فلا بد ان يتعلق وجوده بمادة تكون اصلا
لافراده ينضم اليها عوارض مختلفة يحصل منها مع كل
واحدة من تلك العوارض فرد مغاير للحاصل منها مع
العارض الآخر وايضا انضمام الامور المتغايرة الى المعنى
المجرد الذي لا يقبل القسمة لا يوجب حصول امور متكثرة
٢ فان جميع تلك الامور المتغايرات منضمة الى امر واحد بخلاف
انضمام تلك الامور الى الهيولى القابلة للقسمة فان كلا
من تلك الامور ينضم الى جزء منه فيحصل من ذلك الجزء وذلك
العارض امر مغاير للحاصل من جزء آخر وامر آخر فافهم ذلك
جدا وهذا الوجه اشد من الاول وابعد عن الشكوك فان

[illegible]

قلت

قلت اختلاف تلك العوارض ان كانت لاختلاف عوارض اخرى
وهكذا لزم التسلسل وان كان لماهياتها لزم ان يكون
كل فرد نوعا منحصرا في شخص وليس كذلك ضرورة اشتراك الافراد في
انواع ما يعرض مشخصا كالشكل والوضع وغيرهما لا يقال نختار
الاول ولا محذور فيه لجواز ان يكون اختلافها للاستعدادات
المتسلسلة والتسلسل فيها غير محال لانا نقول ما به الامتياز
يجب ان يكون امرا محققا في الشخص لان الماهية مشتركة
فلا بد ان يكون فيه امر يميزه عما عداه من الافراد الموجودة نفسه
يجوز ان يكون ذلك الامر مستندا الى امر سابق عليه بالزمان
قلت نختار الثاني ونلتزم الانتهاء الى عوارض مشخصة لانوا
عها كالمراتب والشكل والوضع وغيرهما من المشخصات ان فرض
اتحاد انواعها في الاشخاص فيكون لافرادها مشخصات منحصرة
النوع في الفرد ولا محذور فيه بل هو الذي يقتضيه النظر الدقيق
فتامل واما الثاني وهو كونها واحدة فاشار الى بطلانه
بقوله ولا يصح ان يكون واحدة لانها ان بقيت بعد
التعلق على وحدتها لزم ان يدرك كل واحد ما ادركه الآخر لما
هو مفصلا ولم يذكره المصنف وان لم تبق على الوحدة فينقسم
ويتوزع على الابدان وهو محال فانه ليس بجسماني اي ليس بجسم
ولا حال فيه ولا جزء منه لا يتجزأ لان الواحد اذا قبل
الانقسام فالقابل لذلك الانقسام اولا وبالذات هو
المقدار وما عداه يقبله بتوسطه هذا في الانقسام الوهمي

لماهياتها

٢ [illegible]